

بيان صحفي وتقرير محظور حتى 16 يونيو 2024 الساعة 23:59 مساءً بتوقيت وسط أوروبا

متوفر باللغة: العربية | الإنجليزية | الفرنسية | الألمانية | الإيطالية | الصينية | الروسية | الإسبانية |

الإصلاح العاجل للأمم المتحدة يمكن أن يستعيد التقدم العالمي نحو أهداف التنمية المستدامة

قبل انعقاد قمة الأمم المتحدة للمستقبل في سبتمبر 2024، يدعو تقرير جديد لشبكة حلول التنمية المستدامة (SDSN) إلى مبادرة الأمم المتحدة الثانية لتعزيز التعاون العالمي وتمويل التنمية المستدامة

باريس، فرنسا، 17 يونيو/حزيران 2024. لا يوجد أي من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر يسير على الطريق الصحيح لتحقيقه بحلول عام 2030، ويحقق ما يقدر بنحو 16% فقط من أهداف التنمية المستدامة تقدماً، حسبما يكشف الإصدار التاسع من تقرير التنمية المستدامة (SDR) الصادرة اليوم عن شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة (SDSN). ويحدد الفصل الأول من التقرير، الذي أقره أكثر من 100 من كبار العلماء في جميع أنحاء العالم، أولويات رفع مستوى الأمم المتحدة لمواجهة التحديات الكبرى في القرن الحادي والعشرين وتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك خمس استراتيجيات لمعالجة النقص المزمن في تمويل أهداف التنمية المستدامة. تُنشر النسخة العالمية من حقوق السحب الخاصة كل عام منذ عام 2016، وتتضمن مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المعلومات التي تصنف أداء جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. بالإضافة إلى مؤشر أهداف التنمية المستدامة، تتضمن طبعة هذا العام مؤشراً جديداً لدعم البلدان للتعددية القائمة على الأمم المتحدة يغطي جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة ومسارات FABLE جديدة توضح كيفية تحقيق أنظمة الغذاء والأراضي المستدامة بحلول منتصف القرن.

البروفيسور جيفري د. ساكس، رئيس شبكة حلول التنمية المستدامة والمؤلف الرئيسي للتقرير، على ما يلي:

"في منتصف الطريق بين تأسيس الأمم المتحدة عام 1945 وعام 2100، نحن لا نستطيع الاعتماد على العمل كالمعتاد. يواجه العالم تحديات عالمية كبيرة، بما في ذلك الأزمات البيئية الخطيرة، التي تتسع عدم المساواة والتخريبية وربما تقنيات خطيرة وقاتلة الصراعات، نحن على مفترق طرق. أمام الأمم المتحدة وفي قمة المستقبل، يتعين على المجتمع الدولي أن يقوم بتقييم الإنجازات الحيوية والقيود التي واجهتها منظومة الأمم المتحدة، وأن يعمل باتجاه ترقية التعددية على مدى عقود امام."

The report is available online from 16 June 2024 at 23:59 pm CET.

Citation Details: Sachs, J.D., Lafortune, G., Fuller, G. (2024). *The SDGs and the UN Summit of the Future*. Sustainable Development Report 2024. Paris: SDSN, Dublin: Dublin University Press.

Website: <https://sdgtransformationcenter.org/>

وتسلط حقوق السحب الخاصة لهذا العام الضوء على خمس نتائج رئيسية:

1. في المتوسط، على مستوى العالم، هناك 16% فقط من أهداف التنمية المستدامة تسير على الطريق الصحيح لتحقيقها بحلول عام 2030، بينما تُظهر نسبة 84% المتبقية تقدماً محدوداً أو تراجعاً. على المستوى العالمي، ظل التقدم في أهداف التنمية المستدامة راکداً منذ عام 2020، مع الهدف 2 (القضاء على الجوع)، والهدف 11 (مدن ومجتمعات مستدامة)، والهدف 14 (الحياة تحت الماء)، والهدف 15 (الحياة على الأرض)، والهدف 16 (السلام والعدل والمساواة). المؤسسات القوية) وخاصة خارج المسار. على الصعيد العالمي، تشمل غايات أهداف التنمية المستدامة الخمسة التي أظهرت أعلى نسبة من البلدان تراجعاً عن التقدم فيها منذ عام 2015 ما يلي: معدل السمنة (في إطار هدف التنمية المستدامة 2)، وحرية الصحافة (في إطار هدف التنمية المستدامة 16)، ومؤشر القائمة الحمراء (في إطار هدف التنمية المستدامة 15)، والنيروجين المستدام. (في إطار الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة)، و- ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى جائحة كوفيد-19 وعوامل أخرى قد تختلف بين البلدان - متوسط العمر المتوقع عند الولادة (في إطار الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة). وتظهر الأهداف

والغابات المتعلقة بالوصول الأساسي إلى البنية التحتية والخدمات، بما في ذلك الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة (الصناعة والابتكار والبنية التحتية)، اتجاهات أكثر إيجابية قليلاً، على الرغم من أن التقدم لا يزال بطيئاً للغاية وغير متساو بين البلدان.

2. تختلف وتيرة التقدم في أهداف التنمية المستدامة بشكل كبير بين مجموعات البلدان. وتستمر بلدان الشمال الأوروبي في الريادة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث أظهرت مجموعة الـريكس تقدماً قوياً بينما تتخلف الدول الفقيرة والضعيفة عن الركب. وكما هو الحال في السنوات الماضية، تتصدر الدول الأوروبية - ولا سيما دول الشمال - مؤشر أهداف التنمية المستدامة لعام 2024. تحتل فنلندا المرتبة الأولى على مؤشر أهداف التنمية المستدامة، تليها السويد (#2)، والدنمارك (#3)، وألمانيا (#4)، وفرنسا (#5). ومع ذلك، فحتى هذه البلدان تواجه تحديات كبيرة في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. كان متوسط التقدم في أهداف التنمية المستدامة في مجموعة الـريكس (البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا) ومجموعة الـريكس + (مصر وإثيوبيا وإيران والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) منذ عام 2015 أسرع من المتوسط العالمي. بالإضافة إلى ذلك، برزت منطقة شرق وجنوب آسيا باعتبارها المنطقة التي حققت أكبر قدر من التقدم في أهداف التنمية المستدامة منذ عام 2015. وعلى النقيض من ذلك، تتسع الفجوة بين المتوسط العالمي لمؤشر أهداف التنمية المستدامة وأداء البلدان الأكثر فقراً وضعفاً، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية (الدول الجزرية الصغيرة النامية)، اتسعت منذ عام 2015.

3. لا تزال التنمية المستدامة تشكل تحدياً للاستثمار على المدى الطويل. لقد أصبح إصلاح البنية المالية العالمية أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. إن العالم يحتاج إلى العديد من المنافع العامة الأساسية التي تتجاوز حدود الدولة القومية. تحتاج البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى إلى الحصول على رأس المال طويل الأجل بأسعار معقولة حتى تتمكن من الاستثمار على نطاق واسع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسوف تتطلب تعبئة المستويات الضرورية من التمويل إنشاء مؤسسات جديدة، وأشكال جديدة من التمويل العالمي. بما في ذلك الضرائب العالمية. وأولويات جديدة للتمويل العالمي، مثل الاستثمار في التعليم الجيد للجميع. ويعرض التقرير خمس استراتيجيات تكاملية لإصلاح الهيكل المالي العالمي.

4. التحديات العالمية تتطلب تعاوناً عالمياً. تحتل بربادوس المرتبة الأولى في التزامها بالتعددية القائمة على الأمم المتحدة؛ وتحتل الولايات المتحدة المركز الأخير. وكما هو الحال مع التحدي المتمثل في أهداف التنمية المستدامة، فإن تعزيز التعددية يتطلب قياسات ومراقبة. ويصنف مؤشر التقرير الجديد لدعم الدول للتعددية القائمة على الأمم المتحدة (UN-Mi) الدول على أساس مشاركتها مع منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك التصديق على المعاهدات، والتصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، والعضوية في منظمات الأمم المتحدة، والمشاركة في الصراعات والعسكرة. استخدام العقوبات الأحادية والمساهمات المالية للأمم المتحدة. والدول الخمس الأكثر التزاماً بالتعددية القائمة على الأمم المتحدة هي: بربادوس (رقم 1)، وأنتيغوا وبربودا (رقم 2)، وأوروغواي (رقم 3)، وموريشيوس (رقم 4)، وجزر المالديف (رقم 5). على النقيض من ذلك، تحتل الولايات المتحدة (رقم 193)، والصومال (رقم 192)، وجنوب السودان (رقم 191)، وإسرائيل (رقم 190)، وجمهورية كوريا الديمقراطية (رقم 189) المرتبة الأدنى في UN-Mi.

5. إن أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بنظم الغذاء والأراضي بعيدة بشكل خاص عن المسار الصحيح. تقدم حقوق السحب الخاصة مسارات **FABLE** جديدة لدعم أنظمة الغذاء والأراضي المستدامة. على الصعيد العالمي، لا يزال 600 مليون شخص يعانون من الجوع، والسمنة تزايدت على مستوى العالم، وتمثل انبعاثات الغازات الدفيئة الناجمة عن الزراعة والغابات واستخدامات الأراضي الأخرى (AFOLU) ما يقرب من ربع انبعاثات غازات الدفيئة العالمية السنوية. جمعت مسارات **FABLE** الجديدة أكثر من 50 باحثاً محلياً من 22 دولة لتقييم كيفية تحقيق 16 هدفاً يتعلق بالأمن الغذائي، والتخفيف من آثار المناخ، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وجودة المياه بحلول عام 2030 و2050. ويؤدي استمرار الاتجاهات الحالية إلى اتساع الفجوة مع الأهداف المتعلقة بتخفيف آثار المناخ، والتنوع البيولوجي، وجودة المياه. إن متابعة الالتزامات التي تعهدت بها البلدان بالفعل من شأنه أن يحسن الوضع، لكنها لا تزال غير كافية إلى حد كبير. من الممكن تحقيق تقدم كبير ولكنه يتطلب عدة تغييرات جذرية: (1) تجنب الاستهلاك المفرط بما يتجاوز المستويات الموصى بها والحد من استهلاك البروتين الحيواني مع التحولات الغذائية المتوافقة مع التفضيلات الثقافية؛ (2) الاستثمار لتعزيز الإنتاجية، وخاصة بالنسبة للمنتجات والمناطق التي تشهد نمواً قوياً في الطلب؛ (3) تنفيذ أنظمة مراقبة شاملة وقوية وشفافة لوقف إزالة الغابات. ويتجنب مسارنا المستدام ما يصل إلى 100 مليون هكتار من إزالة الغابات بحلول عام 2030 و100 جيجا طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2050. وستكون هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية لتجنب المقايضات مع العمالة في المزرعة وتلوث المياه بسبب الإفراط في استخدام الأسمدة وضمان عدم تعرض أي شخص للخطر. تركوا وراءهم، وخاصة للجوع.

منذ عام 2016، قدمت النسخة العالمية من حقوق السحب الخاصة أحدث البيانات لتتبع وتصنيف أداء جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن أهداف التنمية المستدامة. تمت كتابة التقرير من قبل مجموعة من الخبراء المستقلين في مركز تحويل أهداف التنمية المستدامة، وهي مبادرة من شبكة حلول التنمية المستدامة، بقيادة رئيس شبكة حلول التنمية المستدامة، البروفيسور جيفري ساكس، وبتنسيق من نائب رئيسها، غيوم لافورتون .

جهات الاتصال

أليسون ماركس | Alyson.Marks@unsdsn.org (رئيس الاتصالات والعلاقات الخارجية، ومقره الولايات المتحدة)

غيوم لافورتون | guillaume.lafortune@unsdsn.org (نائب رئيس شبكة حلول التنمية المستدامة، المنسق الرئيسي ومؤلف التقرير، مقيم في فرنسا)

حول شبكة التنمية المستدامة

تعمل شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة (SDSN) منذ عام 2012 تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة. تعمل شبكة حلول التنمية المستدامة على حشد الخبرات العلمية والتكنولوجية العالمية لتعزيز الحلول العملية للتنمية المستدامة، بما في ذلك تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (SDGs) واتفاقية باريس للمناخ. ونحن نهدف إلى تسريع التعلم المشترك وتعزيز الأساليب المتكاملة التي تعالج التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترابطة التي تواجه العالم. إحدى المبادرات الرائدة لشبكة حلول التنمية المستدامة هي مركز تحويل أهداف التنمية المستدامة، الذي ينتج حقوق السحب الخاصة ويوفر أدوات وتحليلات قائمة على العلم لمسارات أهداف التنمية المستدامة وسياساتها وتمويلها. لمزيد من المعلومات قم بزيارة www.unsdsn.org و <https://sdqtransformationcenter.org/>.